نفتالي بينت وركل قضية فلسطين

انطوان شلحت

بات واضحًا أنه مع تفاقم خطر انتهاء عهد الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة نفتالي بينت، سيلوّح هذا الأخير أكثر من أي شيء آخر بأنه في موقفه من الفلسطينيين، والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، والقضية الفلسطينية عمومًا، كان يمينيًا أكثر من الزعيم التقليدي لليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (شقّ بينت طريقه السياسي من خلال عمل مشترك معه) بعشر درجات على الأقل، مثلما سبق أن صرّح. وقد عمّم بينت، في مناسبة مرور أول عام على تأليف حكومته والتي صادفت في الأيام القليلة الفائتة، مذكّرة بهذا الشأن أعاد إلى الأذهان فيها أنه أعلن، منذ أول أيام تسلمه مهمات منصبه، أنه لن تكون مفاوضات مع القيادة الفلسطينية، وكان بذلك أول رئيس حكومة إسرائيلية يجاهر بمثل هذا الموقف، منذ انطلاق مسار أوسلو في 1993. ونوّه بأن وتيرة الاستيطان استمرّت في الضفة والقدس المحتلة، بما في ذلك تثبيت بؤر استيطانية تعتبر «غير قانونية» في الغرف الإسرائيلي، إلى جانب عدم إخلاء بؤر كهذه صدرت عن المحاكم الإسرائيلية قرارات بضرورة إخلائها. يُضاف إلى ذلك ارتفاع وتيرة الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك، واشتمالها على ممارسة صلواتٍ يهودية، وتشديد إجراءات التهويد وهدم المنازل الفلسطينية في القدس بموازاة تجريم رفع العلم الفلسطيني وغير ذلك.

في واقع الأمر، يتبنّى بينت مقاربة ركل القضية الفلسطينية قبل أن يصبح رئيس حكومة، ويعتبر أن أقصى ما يمكن أن تركّزه إسرائيل من جهود حيال هذه القضية، هو التوصل إلى «مشروع مارشال» من أجل الفلسطينيين، والاستعاضة عن حل القضية الفلسطينية بإطلاق مبادرات في مجالات التربية والسياحة والهايتك على المستوى الإقليمي، مع ما يشفّ عن ذلك من عقلية استعلائية صهيونية تقليدية.

وهو يعتقد، مثلما أكد في سياق مقابلة أدلى بها قبل خمسة أعوام، وكانت موجهة «إلى العرب»، أن هناك «دولتين فلسطينيتين»: واحدة في غزة وأخرى في الأردن، ولذا لا مكان لدولة ثالثة. .. ومما قاله في حينه: إذا كانوا يريدون دولة فلسطينية أخرى، إضافة إلى الدولة في غزة، فهذا لن يحدث. هذه الفكرة غير قابلة للتطبيق وليست صحيحة، ومن المهم تحديد توقّعات واقعية، ويُفضّل أن تتابع كل الأطراف أسلوب حياتها بدلًا من أن تُحدّد أهدافًا واهية تؤدّي إلى جولة عنف قابل للانفجار. وقد شهدنا ذلك بعد المفاوضات في كامب ديفيد (2000)، حيث اندلعت من بعدها الانتفاضة الثانية. وأشار إلى أنه اقترح برنامجًا تضم إسرائيل في إطاره مناطق ج في الضفة الغربية إليها وتمنح مواطنة إسرائيلية للفلسطينيين فيها. كما يعتبر أن إخلاء أي مستوطن إسرائيلي من أراضي 1967 يشكّل مسًا صعبًا بحقوق الإنسان. وعندما طُرح عليه سؤال فحواه: هل تعرف أنك تعتبر متطرّفًا جدًا في العالم العربي؟ أجاب: منذ سنوات ثمّة من يعمل على رسم صورتي بشكل غير صحيح. أنا لا أكره العرب أبدًا، وفي الوقت ذاته، لا أحبهم بشكل خاص أيضًا. أعتبرهم بشرًا وأعرف أننا نعيش في بيئة فيها عرب. كما شدّد على أنه إنسان مؤمن، ويعرّف نفسه بصفته يهوديًا بشكل أساسي، واليهودية في هويته الأولى، ولا ينبغي بالإيمان أن يشكّل عائقًا أمام التعايش أو السلام. ولكنه، في الوقت عينه، أكّد أنه لا يعيش في عالم مثالي، ولا يعتقد أنه ستنشأ «جنة عدن» من العيش المشترك أو «شرق أوسط جديد».

في ذلك الوقت، أشار كاتب هذه السطور إلى أن ما قاله بينت انطوى، في العمق، على معنى محدّد مؤداه أن شرعية العرب كبشر مشروطة بـ«إقصائهم أخلاقيًا»، وهو تعبير للباحثة الاجتماعية - النفسانية الأميركية سوزان أوبوتو لتوصيف عملية إقصاء أفراد أو جماعات «خارج الحيز الذي تسري عليه القيم الأخلاقية والقوانين والاعتبارات العقلانية». وبرأيها، الذين يجري إقصاؤهم من الناحية الأخلاقية، يُنظر إليهم بوصفهم عديمي الأهمية وغير ضروريين أو غير لائقين. ولذا، يعدّ التعرّض بالمساس لحيواتهم أمرًا مقبولًا، لائقًا أو مُبرّرًا!

لم تنته اللعبة في العراق بعد

عبد اللطيف السعدون

قمة الاستعصاء السياسي في العراق هي الدوران حول المشكلة، والعجز عن القبض عليها. عشرون عامًا، والعراق غارقٌ في مشكلاته، وكل مشكلة تلد أخرى، والذين يتصوّرون أن الحل كامن في قدرة هذا الطرف المحلي أو ذاك والهمون، لأن ثمة قوى دولية وإقليمية، بعضها يعمل في السر وبعضها في العلن، وكلها ليست لها مصلحة قائمة في إيجاد الحلول التي تلبي طموحات العراقيين وتطلعاتهم، بل لو توفرت هذه الحلول بقدرة قادر سوف تُجهّز عليها هذه القوى وتفشلها، لأن مصلحتها هي في بقاء الوضع على حاله، وبما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية في المنطقة. أما الصراعات والخلافات بين الأطراف المحلية فليست سوى منوارات بائسة، وأحيانًا شرسة، وبظل موضوعها «اللعكعة» وكيفية اقتسامها.

هذا ما بدأ جليًا بعد الانتخابات البرلمانية التي توهم بعضهم أنها ستوفر لهم ما حلموا به، عندما أعطوا أصواتهم لهذا الطرف أو ذاك، وكانوا يمنّون أنفسهم أن الحال سوف يتغيّر، ومرّت ثمانية شهور، وهم يتطلعون لمن ينقذهم من ويلات العيش في ظل نظام لا يوفر لهم أبسط متطلبات الحياة، الأمن والأمان، والصحة، وضمان العمل، والتعليم، وهامشا ولو صغيرا من الحرية والديمقراطية التي زعم الأميركيون أنهم جاءوا إلى العراق من أجل توفيرها لهم!

وقياسًا على ما حدث في الشهور الثمانية الأخيرة، ليست صورة المستقبل، كما تبدو في أعين العراقيين اليوم، وردية، خصوصًا بعد انكفاء انتفاضة تشرين وعدم قدرتها على التحوّل إلى ثورة ناجزة، تطيح كل أفراد المنظومة الحاكمة، وتؤسّس لمشروع وطني خالص، والأسباب معروفة: عدم تحديد أهدافها بوضوح، وتركيزها على مطالب خدمية محضة، وافتقارها إلى قيادة فاعلة ومتفاهمة، وضعف التنسيق بين مواقع حركتها، وطرحها أحيانًا شعارات بعضها غير مدروس، ما سهّل انقضاض الخصوم عليها عبر اختراقها في حالاتٍ كثيرة، وتلك حقيقةٌ لا يمكن القفز عليها، وقد استغلت المنظومة الحاكمة هذا كله من أجل لخبطة الأمور وإشاعة الفوضى، والسعي إلى إعادة إنتاج «العملية السياسية» الماثلة، ومحاولة إلباسها ثوبًا جديدًا يخفي عيوبها ونقائصها، ويداري عجزها عن الفعل.

أخيرًا، قذف الصدر حجرًا كبيرًا في المياه الهائجة، إذ أمر نوابه بالاستقالة من البرلمان، ملقيا بمسؤولية الانسداد على خصومه، كما أوعز بإغلاق معظم المؤسّسات التابعة لتياره، ودعا إلى تقليم أظافر «الحشد الشعبي»، وهي خطوة تُنذر بتداعياتٍ كثيرة قد تفضي إلى الإقدام على حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة قد لا تكون نتائجها أفضل من الانتخابات الأخيرة، أو ربما ينتقل الصراع إلى الشارع، وهو ما توقعه خصمه نوري المالكي نفسه، ما يعني المزيد من إراقة الدم، خصوصا أن ردود الأفعال لدى المواطنين العاديين في سيولةٍ لا تعرف التوقف. على الوتيرة نفسها، ينقسم الأكراد بين فريق يدعم الإطار التنسيقي يقوده حزب الاتحاد الوطني الذي تهيمن عليه عائلة طالباني، فيما يدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه مسعود البارزاني التيار الصدري، إلا أن خطوة الصدر أخيرًا فاجأت حلفاءه الأكراد وأربكت حساباتهم، كما فاجأت وأربكت حسابات قادة المكون السني الذين عصفت بينهم الخلافات من قبل، وأحدثت بين بعضهم بعضا ما صنع الحداد.

هذا كله لا يصنع صورة لمستقبل وردي، إنما يزيد المشهد المائل عتمة وسوادا، لكنه، في الوقت نفسه، يكشف لمن ما يزال لا يُحسن الظن أن اللعبة لم تنته بعد، وأن الحال لن يكون أفضل ربما حتى لسنين مقبلة، وقد يجرّ إلى وضع العراق على شفا التفكيك الذي باتت ملامحه في الأفق، خصوصا أن أطرافا محلية باتت مقتنعة بأن الأوفق لبلد مثل العراق أن يقسّم، وأن يأخذ كل طرف حصته. تغذّي هذه القناعة جهاتٌ دوليةٌ وإقليمية لا تريد لهذا البلد أن يعود إلى موقعه المؤثر والفاعل على صعيد المنطقة والعالم.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

من يُنقذ إبراهيم سعدون؟

علي انوزلا

إبراهيم سعدون شاب مغربي في ربيعه الواحد والعشرين، قضت محكمة «جمهورية دونيتسك الانفصالية» في أوكرانيا، قبل أسبوع، بالحكم عليه بالإعدام رميا بالرصاص، مع اثنين من المقاتلين البريطانيين، بعد إدانتهم بتهمة القتال في صفوف القوات الأوكرانية. خلّف الحكم ردود فعل غاضبة في عواصم غربية كثيرة دانته، وعبّرت الأمم المتحدة عن قلقها، ووصفت الثلاثة بأنهم أسرى حرب، ويجب معاملتهم وفق معاهدات جنيف، واعتبرت محاكمتهم بتلك الطريقة الاستعراضية «جريمة حرب» في حد ذاتها. وفي وقت تحرّكت فيه لندن، بكل ثقلها الدبلوماسي والإعلامي، للإفراج عن مواطنيها، وعبر كبار مسؤوليها وساستها عن غضبهم من الحكم على اثنين من رعاياها، اقتصر رد الفعل المغربي الرسمي الوحيد على بيان «إخباري» يتيم وباهت لسفارة المغرب في كييف، يُخبر الرأي العام المغربي بحكم كبار سياسي غير معترف به دوليا بالإعدام على مواطن مغربي! ولكن على مستوى الرأي العام المغربي، ترتفع أصوات حقوقية ومدنية عديدة مطالبة السلطات الرسمية بالتدخل بسرعة لإنقاذ حياة الشاب المغربي الذي يواجه حكما قاسيا بالإعدام بالرصاص خلال شهر، في حال تثبيت حكمه استئنافا، وهو أمرٌ مرجّح جدا بالنظر إلى شروط المحاكمة غير العادلة التي خضع لها سعدون ورفيقاه الإنكليزيان في محاكمتهما الابتدائية.

كان يجب أن يكون إبراهيم سعدون على مدرّجات إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المغربية يتابع تحصيله العلمي الذي خطه على الهجرة مبكرا إلى أوكرانيا عام 2019، لإكمال دراسته الجامعية على غرار شابات وشبان مغاربة كثيرين تُغلق أمامهم أبواب الجامعات والمدارس والمعاهد العليا المغربية، لأسباب تتعلق بالعلامات التي تشترطها تلك المؤسسات لدخولها، أو بالمصاريف الباهظة التي يتطلبها التسجيل في صفوفها، أو فقط بسبب بيروقراطية وفساد إداري ينخر الآم والعربية والفرنسية والإنكليزية والروسية، بالإضافة إلى الأوكرانية التي اتقنها في ظرف عام. اختاره معهد الفضاء في أوكرانيا للدراسة على نفقة الدولة الأوكرانية. وسنة بعد وصوله إلى كييف سيجري اختياره من بين زملائه لتوقيع عقد مع الجيش الأوكراني مترجما له، وهو ما أهّله للحصول على الجنسية العليا الرسمية المغربية يضطرّهم إلى الهجرة مبكرا خارج بلادهم بحثا عن آفاق رحبة لاستكمال دراستهم وتكوينهم الجامعي، وقد بلغ عدد هؤلاء في أوكرانيا فقط نحو 12 ألف طالبة وطالب كانوا يتابعون دراستهم فيها حتى قبيل اندلاع الحرب الجارية فيها حاليا، ومثلهم كثيرون موزّعون على عديد من بلدان الأرض من الصين إلى كوبا، يسعون من أجل العلم والتحصيل، زادهم الوحيد إرادتهم الفولاذية وصبر أولياتهم وتضحياتهم الكبيرة من أجل مستقبل فلذات أكبادهم.

وإبراهيم سعدون، كما يصفه والده، نابغة صغير، ذهب إلى أوكرانيا بعدما أغلقت أمامه أبواب الجامعات والمعاهد العليا المغربية. كان يحلم بأن يكون طيارا أو رائد فضاء. ونظرا إلى تفوقه وموهبته في إتقان اللغات التي يتحدّث بست منها، لغته الأمازيغية الأم والعربية والفرنسية والإنكليزية والروسية، بالإضافة إلى الأوكرانية التي اتقنها في ظرف عام. اختاره معهد الفضاء في أوكرانيا للدراسة على نفقة الدولة الأوكرانية. وسنة بعد وصوله إلى كييف سيجري اختياره من بين زملائه لتوقيع عقد مع الجيش الأوكراني مترجما له، وهو ما أهّله للحصول على الجنسية الأوكرانية. ولا يحتاج المرء أن يكون أريبا صاحب فراسة ليُفطن إلى نباهة إبراهيم سعدون وذكائه، يفصح عنهما هدوؤه وثقته الكبيرة في نفسه، وهو يواجه مبتسما الحكم عليه بالإعدام رميا بالرصاص، وأجوبته المختصرة والذكية على سجّانيه، ولغة نظراته الحادّة لا ترتعش تنفذ مباشرة إلى أعماق من يحدق فيها، تنمّ عن ثقة في النفس وقوة وجراة كبيرتين. ووجهه الطفولي يشعّ براءة، يسفر أحيانا عن ابتسامةٍ خفيفة لإخفاء خوفه يرافقها غصّ خفيف لشفته السفلى للحفاظ على تماسكه وقوته، وإخفاء توتره وهو يجلس داخل قفص الاتهام وأمام عيون الكاميرات التي تنقل ماساته إلى العالم. إن شخصا، بكل هذه الثقة الكبيرة في النفس والإيمان بقدره والتفاؤل الذي عبّر عنه وهو يوجّه رسالته إلى أمه في المغرب، يطمئنها على أن كل شيء سينتهي قريبا وبسلام، لا يمكن أن يكون «مرتزقا» و«قاتلا» كما تحاول الدعاية الروسية والإعلام الموالي لها تقديمه للعالم.

ومع ذلك، ما زال إبراهيم سعدون الفتى الغرّ ذا غفلة وقلة فطنة لا يدرك حجم الورطة التي وضع نفسه فيها، ولا نعرف الأسباب الحقيقية التي رمت به في أتون تلك الحرب المجنونة، لذلك لا يجب أن يُترك لقمة سائغة تتلاقمه ذئابُ البشر. لا يتعلق الأمر هنا بمباركة ما أقدم عليه، وأبعد من ذلك، ليس تشجيعا للشباب أمثاله ليلقوا بأيديهم إلى التهلكة في حرب لا ناقة ولا جمل لهم أو لبلدهم فيها. ولكن من واجب سلطات بلاده، ومن حقه عليهم أن ينقذوا حياته من مصير محتوم سيتقرّر بعد شهر، هي مهلة الطعن في الحكم عليه بالإعدام قبل استئناف محاكمته.

> بحكم القانون الدولي، ليس إبراهيم سعدون مرتزقاً، لأنه التحق بالجيش الأوكراني مترجماً، وليس مقاتلاً

بحكم القانون الدولي، ليس إبراهيم سعدون مرتزقا، لأنه التحق بالجيش الأوكراني مترجما، وليس مقاتلا، وهو يحمل جنسية الجيش الذي اعتقله وهو يرتدي زيه النظامي. وبالتالي، هو أسير حرب أوكراني لدى روسيا والعناصر الموالية لها. وفي القانون المغربي، ما زال إبراهيم سعدون يحمل جنسية بلده الأصلي، وهو ما يخوّل له الحق في أن تضمن له السلطات المغربية سلامته. وينص الدستور المغربي صراحة على عدم جواز «المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة». ومعنويا، تتحمّل السلطات المغربية مسؤولية الوضع الذي يوجد فيه هذا الشاب اليوم، فلو أن بلاده وفرت له ظروف التحصيل والتكوين على مقاعد جامعاتها ومعاهدها ما كان ليجد اليوم نفسه جالسا داخل قفص الاتهام في حرب لا يدرك أبعادها الاستراتيجية ورهاناتها الخفية. وأخلاقيا، من حق إبراهيم سعدون علينا أن نطالب بتوفير شروط المحاكمة العادلة له مع الأخذ بعين الاعتبار كل الظروف التي أجبرته على رمي نفسه في أتون حرب وجد نفسه، هو وأمثاله من ضحاياها، مجرّد حطب فيها.

(كاتب وإعلامي مغربي)

ما وراء الإساءة إلى الرسول في الهند

عمر كوش

اضطرّ حزب بهاراتيا جاناتا، القومي الهندوسي (الحاكم) في الهند، إلى إصدار بيان تنصّل فيه من تصريحات مسيئة للنبي محمد (ص)، أطلقتها المتحدّثة باسم الحزب نوبور شارما، ومن تغريدة نشرها المسؤول الإعلامي في الحزب نافين كومار جيندال، وطرد الأخير من الحزب وعلّق مهام شارما، وذلك في إطار سعي الحزب إلى احتواء موجة الاستنكار والغضب في داخل الهند وخارجها، وخصوصا في دول العالم الإسلامي. ولم تتخذ السلطات الهندية أي إجراءات قانونية ملموسة بحق هذين المسؤولين، على الرغم من أن القانون الهندي يعدّ الإساءة للرموز الدينية جريمة تُعاقب مرتكبها، وتدخل ضمن بند المسّ بالوئامين الديني والطائفي، الأمر الذي يترك الباب مفتوحا أمام إمكانية استكمال بعض المتعصبين والمتطرّفين الهندوس مسلسل توجيه إساءات جديدة إلى الإسلام والمسلمين في الهند، وهو ما فعله القيادي في الحزب الحاكم في مدينة كانبور هارشيت سريفاستافا، حين سار في النهج نفسه، ونشر تعليقات معادية للمسلمين على وسائل التواصل الاجتماعي، بالرغم من موجات الغضب والتوترات التي أحدثتها تصريحات المسؤولين السابقين.

وتكمن حيثيات عديدة وراء التصريحات المسيئة للإسلام والمسلمين، وخصوصا أنها تزامنت مع ارتفاع حدّة الاستقطابين الديني والطائفي، العميقين اللذين تشهدهما الهند منذ عقود عديدة، وتصاعدت وتيرتهما خلال السنوات الأخيرة، التي اتسمت بالعمل على تسييس الديانة الهندوسية، أو بالأحرى توظيفها سياسياً من المتشددين من القوميين، الأمر الذي أفضى إلى تنامي خطاب الكراهية وزيادة وتيرة الهجمات ضد المسلمين بشكل حادّ، خصوصا منذ وصول حزب بهاراتيا جاناتا إلى السلطة في عام 2014. وبالتالي، ليست صحيحةً ادعاءات بعض المسؤولين الهنود أن من أطلق التصريحات المسيئة هم «شخصيات هامشية»، بل هم مسؤولون كبار في الحزب، ويمثلون أطروحاته ووجهة نظره الرسمية.

ويبقى واقع الحال بأن حكومة حزب بهاراتيا جاناتا لم تقدّم إلى برنامج لتسوية الخلافات ومحو التناقضات القائمة على الهوية والدين، بل هشّمت معظم الأقليات، وخصوصا المسلمين، وبات أبناء الأقليات، مثلاً في ولاية غوجارات، يجدون صعوبات جمة من أجل الحصول على فرص العمل، وحرموا من الامتيازات الأخرى التي تتمتع بها الأغلبية الهندوسية، كما أن هذه الحكومة لم تقدّم حلولاً جدّية لحل الإشكالات والتوترات الطائفية والدينية، لأن خطابها مبني على رؤية عقائدية لدولة هندوسية، وتعمل على تحقيقها من خلال سياسات معادية للأقليات، وخصوصا المسلمين والمسيحيين. وبالتالي، لن تحلّ التوترات والإشكاليات بخطوات لاحتواء ارتدادات التصريحات المسيئة في العالم الإسلامي، بل يجب حلّها في الداخل الهندي عبر وضع موثيق واطر قانونية تمنع كراهية الآخر، المختلف دينياً أو إثنياً أو ثقافياً، وتؤسّس للمواطنة المتساوية وللشراكة المجتمعية، واعتماد سياسات وممارسات وتشريعات تنهي ظاهرة تنامي العنفين الديني والطائفي، وخصوصا أن هذا النوع من العنف ليس ظاهرة حديثة في الهند، بل يضرب عميقاً في النسيجين الاجتماعي والسياسي فيها، ثم أخذ ينمو ويتزايد طردياً مع تنامي حالة التجييش والتعبئة التي يقوم بها أعضاء الحزب الهندوسي القومي (الحاكم) وأنصاره، وإشراك هندوسية، أو دولة هندوسية، وعادة ما يجوب عناصرها المدن والبلدات الهندية، حاملين العصي والسكاكين والبنادق في استعراضات شبه عسكرية، وتقدّر تقارير عددهم بحوالي ستة ملايين عنصر، وترفع شعار الدفاع عن الهوية الهندوسية التي تتخذه ذريعة لاضطهاد مسلمي الهند وسواهم.

> حمل الخطاب الشعبوي الهندوسي إلى السلطة متطرّفين هندوساً ساهموا في انفلات ثقافة التعصّب والكراهية والعنف بين الأديان والطوائف والإثنيات

وفيما تفتخر الهند كثيراً بتنوعها وتعدّديتها، وأنها دولة علمانية وديمقراطية، لكن الخطاب القومي الشعبوي الهندوسي حمل إلى السلطة فيها مجموعة متطرّفين هندوس يعتنقون عقيدة الهندوتفا، وساهموا في انفلات ثقافة التعصّب والكراهية والعنف بين الأديان والطوائف والإثنيات، وعلى الرغم من أن الأمر يخضع للتوظيف السياسي، ويعود إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية معقّدة، إلا أنه يزيد من حدّة الانقسام والاستقطاب في البلاد، ويزيد من أزمة الدولة عمقاً، فضلاً عن أنه يفضي إلى ارتكاب المجازر والجرائم بحق الآخرين من الأقليات.

(كاتب سوري)

يتدحرون باضطهاد المسلمين في الهند، مدينة كولكوتا (ديبياغشو سركار/فرانس برس)

كاريكاتير عماد حجاج

لبنان على حافّة كاريش

جيرار ديب

وسط الجدل بشأن الحدود البحرية بين العدو الإسرائيلي ولبنان، وتحديدًا حول خط 29 الذي يتضمن جزءًا من حقل كاريش، بات وصول المنصة العائمة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال وتصنيعه وتخزينه، التابعة لشركة إينرجين باور، إلى الحقل، أمرًا واقعًا، والتنقيب أصبح مسألة وقت. لم تتحرك سفينة التنقيب عن النفط اليونانية «إنرخين باور» من تلقاء نفسها إلى حقل كاريش المتنازع عليه بين السلطة اللبنانية وإسرائيل، في المياه الإقليمية لجنوب لبنان وشمال فلسطين المحتلة، بل جاء ذلك نتيجة «كلمة السرّ» التي أعطتها الإدارة الأميركية لحليفتها إسرائيل في المنطقة للتحرّك عبر التنقيب، عملٌ ذلك يُحفّز عملية التفاوض غير المباشرة بين الطرفين، للوصول إلى نهاية سعيدة ترضي الجميع.

كلمة السرّ الأميركية، على ما يبدو، تلقتها السلطات اللبنانية من خلال سفيرة الولايات المتحدة في بيروت، دوروثي شيا، التي نقلتها إلى المعنيين، وقد تكون تحمل قرارًا بالسماح للبنان بالبدء في التنقيب واستخراج الثروة النفطية، تمهيدًا لتصديرها وبيعها. دفع هذا الأمر رئيسي الجمهورية، ميشال عون، والحكومة نجيب ميقاتي، لعقد لقاء بينهما، انتهى بدعوة المفاوض الأميركي، أموس هوكشتاين، للحضور إلى بيروت واستكمال التفاوض بالطرق الدبلوماسية. فهذا أن دلّ على شيء، فعلى الحاجة الملحة للوصول إلى تسوية شاملة في هذا النزاع عند مختلف الأطراف.

استخراج النفط في حقل كاريش والبلوك رقم 9 في لبنان وغيرهما حاجة ملحة لتحقيق استقلالية الطاقة، وهو الواقع الذي خلّفه الغزو الروسي لأوكرانيا، وفقًا لما نقلته وكالة رويترز.

على الجبهة اللبنانية، لا تقلّ المشهدية حماسة لدى المسؤولين في هذا البلد، عن حماسة الغرب، من الإسراع في بوتين، لوكالة تاس الروسية إن «الحرب لن تنتهي إلا بعد تحقيق أهدافها». وهنا المعضلة. لا يتوقف القلق الغربي على غذائية عالمية نتجت عن حرب أوكرانيا، وهي أزمة الحبوب العالقة في الموانئ الأوكرانية، ما بات يهدّد الغذاء العالمي. بل أيضًا هناك قلق جدّي مرتبط بالتخوف الحقيقي من عدم إيجاد طاقة غاز طبيعي مسال بدلًا من الغاز الروسي. حيث تفيد الدراسات بأنّ أنبوب نورث ستريم 2 الروسي التابع لشركة غازبروم المملوكة من السلطات الروسية، يشكّل شريانًا حيويًا في تمويل حرب روسيا في أوكرانيا. لهذا يعمل الغرب على «تسكير حنفية» هذا الأنبوب، علّ ذلك يسرع قرار بوتين بوقف الحرب والانسحاب بجيشه إلى داخل الأراضي الروسية.

> لبنان لن يتنازل عن حقه بالثروة النفطية، إلا أنّ الخيار سيترك للحل الدبلوماسي وليس العسكري

عملية التنقيب، إن عبّر أكثر من طرف لبناني مسؤول عن النية بإنجاح المسار الدبلوماسي في التفاوض، وتغليبه على التصعيد العسكري، رغم حدّية التصريحات التي يطلقها الجانبان. فقد هدد قائد الجبهة الشمالية في جيش العدو الإسرائيلي بأنّ «أي عملية عسكرية على حقل كاريش ستعتبر عملًا عدائيًا على إسرائيل وستردّ بحرب تدميرية للبنية التحتية للمناطق الحدودية».

في المقابل، صعّد حزب الله من لهجة خطابه في تحذير إسرائيل بالبدء عن التنقيب في المناطق البحرية المتنازع عليها، واعتبر أمينه العام، حسن نصرالله، أنّ أي خرق للسيادة اللبنانية سيشعل الجبهة دفاعًا عن حقوق لبنان من ثروته النفطية. وفي مقابل التحذير والوعيد، كلّف الحزب نواف الموسوي بملف الحدود البحرية، وتنسيق المواقف مع القوى السياسية، ما يدلّ على عدم الرغبة بالتصعيد العسكري في هذه الجبهة، رغم تصاعد وتيرة الخطابات من هنا وهناك، ورمي الاتهامات على بعض.

صحيحٌ أن لبنان لن يتنازل عن حقه بالثروة النفطية، إلا أنّ الخيار سيترك للحل الدبلوماسي وليس العسكري.

(كاتب لبناني)

السلطة التي لا تفرزها الانتخابات في العراق

ارنست خوري

يصعب تذكُّر عدد المرات التي علّق فيها مقتدى الصدر وتياره وجودهما في «العملية السياسية» وفق التسمية التي يفضلها حاضرو وبلات العراق بالأميركيين وبغزو 2003، لتبرئة حكم صدام حسين وإيران من كل مصيبة ماضية وحاضرة. ومثل عدد مرات اعتكاف مقتدى، هو عدد مرات عودته. خروج التيار الصدري اليوم من كل شأن عام (برلمان، مفاوضات، ترشيح رئيس حكومة، لقاءات سياسية، تحالفات...) ربما يكون مختلفاً وربما يكون مكرراً، فإحدى نقاط قوة مقتدى الصدر أنه يصعب توقع قراراته، من أكثرها طائفية ورجعية وتخلفاً، إلى أشدها انسجاماً مع فكرة الديمقراطية، الغالبية إن أفرزتها انتخابات حقيقية أو معقولة في درجة نزاهتها، يجب أن تحكم، والأقلية الخاسرة يجب أن تبقى خارج السلطة لتعارض وتحاسب وتنتظر الفرصة لتصبح هي الأكثرية، وهكذا دواليك. مقتدى الصدر، بإصراره منذ انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2021 على أحقية حكم الغالبية، وبرفضه مواصلة ديكتاتورية الإجماع المسماة ديمقراطية توافقية داخل الطائفة الشيعية، يفتح ثغرة في جدار سميك تحرسه أياد إيرانية مثابرة. الحكومات السبع منذ 2004 تألفت على قاعدة تمثيل كل كتلة شيعية موجودة في البرلمان بدل قاعدة الغالبية التي تحكم والأقلية التي تعارض. وعدم مشاركة كتلة تعرّف عن نفسها بأنها شيعية في الحكومة أمر محظور. حتى تمردات مقتدى الصدر وخروجه عن الإجماع في محطات عديدة، كان مصيرها جولات اعتكاف، أو قرارات من نوع تفضيله إكمال دروسه الدينية على تولي الصدارة في المشهد السياسي، أو انزواءه في لبنان ليكون قرب حسن نصر الله الذي يُقال إنه كان مثالاً أعلى للصدر الشاب. وبعد كل فصل مقاطعة، كان يعود إلى «العملية السياسية» غالباً من دون تغيير يُذكر للظروف التي غاب بسببها.

ما يقوم الصدر به منذ انتخابات الخريف الماضي في تمسكه بكسر ديكتاتورية الحكومة الائتلافية، ليس مناورة أخرى، ولا يعبر كذلك عن صحوة ديمقراطية غير معروفة حقاً عن الرجل وعن تياره وعن تاريخه وعن مليشياته. أغلب الظن أنه اقتنع، بعد كل هذه السنوات، أن هناك مجالاً اليوم للخروج من الوصاية الإيرانية بدليل ما كشفته انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 2019. الصدر سليل حساسية تاريخية عائلية عربية مصيرها مرتبط بابقاء قرار العراقيين الشيعة في النجف لا في قم، بالتالي في بغداد لا في طهران. والمعركة الحالية على الحكومة، على أهميتها، قد تكون تمريناً على ما قد يحصل عندما تدق ساعة خلافة علي السيستاني. حاول الصدر مراراً في السابق التصويب على وصاية طهران المرفوضة على الشيعة العراقيين، بأسماء مستعارة، من صنف «دول قريبة» و«جيران». ظنّ أن غياب قاسم سليماني عن المشهد قد يقلّص دعم إيران لاتباعها في بغداد. لكنه أيضاً حارب الانتفاضة الشعبية التي عرفتها المناطق ذات الغالبية الشيعية في العاصمة والوسط والجنوب، أواخر 2019، بكل ما أوتي من أدوات قتال، وقتلى كُثر يتحمل التيار الصدري مسؤولية دمائهم. برأيه، تياره هو الوحيد القادر على إعادة قرار شيعة العراق إلى داخل الحدود. سبق أن تحالف مع الشيوعيين والتيار المدني في 2018 وانفضوا عنه. فائزون كثر باسم انتفاضة تشرين رفضوا تجديد الثقة به بعد انتخابات 2021 وأغلب الظن أن شكوكهم مبررة. اليوم كل ذلك أصبح خارج الموضوع. استقال نواب التيار الـ73. سحب ابن عم مقتدى، جعفر الصدر، ترشحه لرئاسة الوزراء. المرشحون الخاسرون عن أحزاب تحالف «الإطار التنسيقي» ومليشياته، سيخلفون النواب الصدريين المستقيلين، أي أن العائلة الإيرانية الكبيرة ستكبر في البرلمان العراقي.

غداً يعود الصدريون إلى الشارع، الملعب المفضل لديهم. جمهور «الإطار التنسيقي» لن يواجههم على الأرجح. الخوف أنّ أقصى ما يمكن أن ينتجه نزولهم إلى الطرقات هو تحديد موعد لانتخابات مبكرة جديدة، يفوز فيها التيار الصدري بأغلبية، فيعلو الشعار نفسه: في الزمن الإيراني، الإرادة الشعبية شيء، وهوية الحاكم شيء آخر. في الزمن الإيراني، السلطة لا تفرزها نتائج الانتخابات.

هل أخطأت إيران الحساب؟

مروان قبلان

رغم تباطؤ إيران في العودة إلى مفاوضات البرنامج النووي بعد توقفها عشية الانتخابات التي جاءت بإبراهيم رئيسي إلى السلطة صيف العام الفائت، ونصائح المرشد للحكومة الجديدة بعدم رهن سياساتها الاقتصادية - الاجتماعية بفرص إحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأميركية، الا أن الدلائل كانت تشير الى أن حكومة رئيسي لا تملك أي خطة بديلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة ومواجهة الاحتجاجات الشعبية المتزايدة، بعيدا عن مفاوضات فيينا. إدارة بايدن، بدورها، جعلت إحياء الاتفاق النووي أولوية في سياستها الشرق أوسطية، لافتقارها إلى خطة بديلة لمواجهة تقدم برنامج إيران النووي في ضوء عزوفها عن خوض مواجهة عسكرية جديدة في الخليج، تأخذ انتباهها بعيدا عن التحدّي الاستراتيجي الأكبر الذي بات يواجهها (الصين). وبالفعل، بدا مطلع مارس/ آذار الماضي أن اتفاقاً صار في متناول اليد، وأن الإعلان عنه بات وشيكا، بعد أن تخلت واشنطن عن شرط استثمال المفاوضات على برنامج إيران الصاروخي. ورغم الصدمة التي شكّلها الطلب الروسي المفاجئ بإعفاء المعاملات التجارية الروسية مع إيران من العقوبات الغربية التي فرضت على موسكو بعد غزو أوكرانيا، تعاملت واشنطن مع الأمر سريعا، كما أوضح وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف. مع ذلك، لم تستأنف المفاوضات بتاتا بعد جولة 11 مارس، وصار الاتفاق بعدها في مهبّ الريح، فما الذي جرى؟

من الواضح أن اتفاق إيران النووي كان ضحية حسابات خاطئة مرتبطة بتداعيات الحرب في أوكرانيا، ذلك أن إيران اعتقدت، بعد أسبوعين من اندلاعها في 24 فبراير/ شباط الماضي، وبعد سلسلة العقوبات الأميركية والأوروبية غير المسبوقة على موسكو، أنها باتت في موقع يسمح لها بفرض شروط جديدة في فيينا، حتى من خارج الاتفاق النووي. كانت العقوبات الغربية على روسيا بدأت تلقي بظلها على أسواق النفط العالمية، وأخذت الأسعار المرتفعة أصلا تلفح الناخب الأميركي الذي بدأ يصبّ جام غضبه على إدارة بايدن التي راحت تبحث عن مصادر بديلة للنفط، بعد أن فشلت ضغوطها على دول أوبك (السعودية الحريصة) لزيادة الإنتاج.

وفي ظل صعوبة التفاوض مع فنزويلا، والوقت الذي يستغرقه تأهيل منشآتها النفطية، وفي ضوء تملّك السعودية الرغبة في الانتقام من بايدن، ظنّت إيران أن في وسعها الآن فرض شروطها على واشنطن، والدفع لرفع كل العقوبات عنها، بما فيها التي لا علاقة لها بالبرنامج النووي، فوضعت على الطاولة شرط رفع الحرس الثوري عن قائمة الإرهاب الأميركية لإحياء الاتفاق النووي. لوهلةٍ بدا أن إستراتيجية إيران تنجح، فالرئيس بايدن يريد إعادتها سريعا إلى سوق الطاقة العالمي، وبدا لذلك مستعدّا

اتحاد الشغل وقيس سعيّد... تجلّيات المواجهة

أنور الجمعاوي

يعد الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة نقابية، مدنية، عريقة، ذات امتداد اجتماعي معتبر في تونس قبل الثورة وبعدها. اضطلعت المنظمة بدور فاعل في دحر الاستعمار الفرنسي، وساهمت في بناء ما تعرف بالدولة الوطنية. وكافحت زمن الاستقلال ضدّ الميول السلطوية للرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، وقادت تحرّكات احتجاجية شعبية للحدّ من تفرّده بالحكم وللدفاع عن مصالح العمّال (1978). ومع أنّ دورها النضالي آل إلى الانحسار على عهد الجنرال المخلوع زين العابدين بن علي، فإنّها ظلّت ضامنا لحقوق الأجراء في القطاعين العام والخاص. واستعادت المركزية النقابية حضورها الفاعل في الشارع التونسي مع ثورة 2010/2011، فساهمت في تأطير الحراك الاحتجاجي، وفرضت ضغطا مكثّفا على أصحاب القرار على نحو عزّز مكاسب الشريحة العاملة. وكان للاتحاد دور في تشكيل ملامح المشهد السياسي خلال العشرية المنقضية على كيْفٍ ما. وقاد الحوار الوطني سنة 2013. وكان له حضور معتبر في حكومات بعد الثورة (خصوصا وزارات الشؤون الاجتماعية، التربية، الوظيفة العمومية ..)، وهو في صدارة الرباعي المدني الذي فاز بجائزة نوبل للسلام (2014)، لدوره في دعم مشروع الدمقرطة، وتعزيز ثقافة الحوار بين الفرقاء السياسيين.

ولكن مع صعود قيس سعيّد إلى كرسي رئاسة الجمهورية إبّان انتخابات 2019، ظهرت على التدريج ملامح التنافر بين حاكم قرطاج والاتحاد العام التونسي للشغل. وتأكّد التباعد بينهما في فترة إدارة الرئيس البلاد بالتدابير الاستثنائية، خصوصا بعد صدور الأمر الرئاسي عدد 117 (22 سبتمبر/ أيلول 2021)، الذي أصبح بمقتضاه قيس سعيّد حاكم البلاد المطلق. ويمكن رصد ثلاثة مستويات، تجلّي توتّر العلاقة بين الرجل والمنظمة النقابية الأكبر في البلاد (تضمّ حوالي 800 ألف منخرط). الأوّل، متّصل بموقف كلّ منهما من الاستشارة الإلكترونية، والثاني متعلّق بتصوّر الطرفين لمسألة الحوار الوطني، والثالث دائر على رؤية الجانبين لسياسات التدبير الاقتصادي للدولة.

دعا الرئيس التونسيين إلى المشاركة بكثافة في ما سمّاها «الاستشارة الشعبية الإلكترونية» التي انطلقت في منتصف شهر يناير/ كانون الثاني 2022، وانتهت يوم 20 مارس/ آذار من السنة نفسها. وتضمّنت طرح أسئلة، الهدف منها استجلاء تطلّعات المشاركين بخصوص سبل إصلاح الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والثقافية بالبلاد، وتمّت إحالة الأجوبة لاحقا إلى لجنة عيّنها الرئيس لتصوغ دستورا جديدا لجمهورية جديدة بالنيابة عن التونسيين. يُفترض عرضه على الاستفتاء يوم 25 يوليو/ تموز 2022. واللافت أنّ تلك الاستشارة صدرت بطريقة فوقية، عمودية، ولم يتمّ التشاور مع مكوّنات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات...)، في خصوص مضامينها وآلياتها، وكيفية مراقبتها. لذلك عبّر اتحاد الشغل عن اعتراضه عليها مبكّرا. وجاء في بيان للهيئة الإدارية للمركزية النقابية (04/01/2022)، أنّ «الاستشارة الإلكترونية لا يمكن أن تحلّ محلّ الحوار الحقيقي، لكونها لا تمثّل أوسع شرائح المجتمع وقواه الوطنية، فضلاً عن غموض آلياتها وغياب سبل رقابتها، ومخاطر التدخّل في مسارها والتأثير في نتائجها، وقد تكون أداة لفرض أمر واقع والوصول إلى هدف محدّد سلفاً، علاوة على أنها إقصاء متعمدٌ للأحزاب والمنظمات، كما أنها سعيٌ ملتبسٌ قد يفضي إلى احتكار السلطة وإلغاء المعارضة، وكل سلطة تعديل أخرى». ومن ثمّة، رجّح اتحاد الشغل أنّ الاستشارة موجّهة، وذات خلفيات سياسية، باعتبارها تمهيدا لتمديد نفوذ الرئيس وتوسيع صلاحياته، ومطيّة لإرساء نظام سياسي رئاسوي/ أحادي، يهمّش الأصوات المعارضة، والهياكل التمثيلية الوسيطة. ومع أنّ الإقبال على الاستشارة الإلكترونية كان ضعيفا، ولم يتجاوز حدود 5% من مجموع الناخبين، فإنّ قيس سعيّد اعتبر مخرجاتها أساسا لبناء جمهوريته الجديدة، مع قِلّة، يعتبرهم «المواطنين الصادقين»، والحال أنّهم لا يمثّلون عموم المواطنين. ووقف قيس سعيّد بذلك التوجّه على طرفي نقيض مع اتحاد الشغل الذي أكّد مرارا أنّ مشروع الإصلاح بعد 25 يوليو/ تموز 2021، يجب أن يكون مشروعا تشاركيا، شاملا، جامعا لأكبر طيْف من التونسيين.

تأكّد الخلاف بين الجانبين أيضا مع إعلان الرئيس، أخيرا، تنظيم حوار وطني، هو مَن عيّن أجندته، ومحاوره، ولجانه، والمشرفين عليه وذلك بموجب المرسوم الرئاسي عدد 30 لسنة 2022. حوار رفضت المركزية النقابية المشاركة فيه. وذلك لعدّة أسباب، لعلّ أهمّها أنّ توقيت الحوار جاء متأخّرا بحسب اتحاد الشغل الذي سبق أن قدّم مبادرة للحوار الوطني إلى قصر قرطاج منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وذلك في فترة اشتدّت فيها الأزمة الشاملة على البلاد، واحتدم الصراع على الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث. لكنّ سعيّد لم يلتفت وقتها إلى تلك المبادرة. بل تجاهَلَها لحسابات سياسيّة ضيّقة. ويبدو أنّ اتّجاهه، أخيرا، إلى بلورة حوار على طريقته، راجع بحسب مراقبين إلى ضغوط قوى دولية نافذة، ومؤسسات مالية مانحة. فبدا الحوار المعلن رسالة موجّهة لاسترضاء جهات خارجية أكثر منه موجّها إلى الداخل التونسي في تقدير بعض الملاحظين. كما أنّ مرجعيّة الحوار بحسب ما ورد في المرسوم المذكور سلفا تتمثّل في الأمر 117 لسنة 2021 الذي جمع الرئيس، بمقتضاه، كلّ السلطات بيده، والاستشارة الإلكترونية التي عزف عن المشاركة فيها جلّ التونسيين. وكلاهما محلّ اعتراض من المنظمة الشغيلة لأنّهما لا يمثّلان العمق الشعبي، وصدرا في ظرف استثنائي، ولا يمكن الاستناد إليهما في حلّ أزمات البلاد، وبناء مستقبل وطني مشترك. يضاف إلى ذلك أنّ تركيبة الحوار قوامها لجنتان: اقتصادية/ اجتماعية، وأخرى قانونية. يعيّن قيس سعيّد رئيس كلّ منهما، والأعضاء المشاركين فيهما، وكذا الرئيس المنسّق للحوار. وهو مَنْ حدّد مهامّ اللجنتين، وجعل دورهما استشاريا، لا يتعدّى حدود «تقديم مقترحات لرئيس الجمهورية» (الفصل 3). والمراد صياغة دستور جديد وجمهورية أخرى على النحو الذي يريده الرئيس. وبناء عليه، المشاركون في الحوار الرئاسي محكومون بفضاء مرجعي مسبق، وبمجال وظيفي محدّد، وبهدف مرسوم سلفا، ولا يملكون من سلطة التقرير شيئا. فحضورهم شكلي، وهم لا يمثّلون إلا أنفسهم، إذ لم يفوّضهم النّاس ولم ينتخبهم البرلمان. بل يتحرّكون في حدود المراسيم الرئاسية. وجلّهم ينتمي إلى معسكر الموالين لقيس سعيّد. لذلك برّرت الهيئة الإدارية للاتحاد مقاطعة الحوار بأنّه «حوار شكلي متأخّر، متعجّل، تُحدَّد فيه الأدوار من جانب واحد، وتُفرض فرضا، ويقصي القوى المدنية والسياسية الوطنية فضلا على أنّه حوار استشاري، لا يمكن أن يفضي إلى اتفاقات جدّية، ويراد منه تزكية نتائج معدّة سلفا، يتمّ إسقاطها بشكل فردي، وفرضها على طريقة المرور بقوّة وفرض الأمر الواقع». (23/05/2022)، واللافت أنّ التركيبة الرسمية للحوار لم تتضمّن استدعاء ممثلين عن الأحزاب، وهي نقطة خلاف جوهرية بين سعيّد والمنظمة العمّالية، فالرئيس لا يعتدّ بالأحزاب، وميّال إلى تهميشها. أمّا الاتحاد، فيعتبرها هياكل تمثيلية، لا يمكن تجاهلها في الحوار حول راهن البلاد ومستقبلها. ومن ثمّة، يريد الرئيس محاورة من يشبهونه، ويستمعون إليه، ويعملون بتوجيهاته. فيما يميل الاتحاد إلى حوار تعدّدي، تشاركي، له سلطة تقريرية، ونتائجه ملزمة. لذلك لا يستبعد مراقبون أن تعلن المنظمة الشغيلة حوارا موازيا يكون نقيضا للحوار الرئاسي أو بديلا عنه. وفي كل الحالات، يريد اتحاد الشغل برفضه المشاركة في الحوار الرسمي أن يُثبت أنّه قوّة ضغط وازنة، وأنّه معنيّ بالإنصات إلى أصوات منظوريه وتجميعهم حول قيادة الاتحاد بدل تزكية خيارات رئاسية غير تشاركية. وهو، إذ يقاطع الحوار، يطعن في صدقيته، ويقلّل من التفاف الناس حول الرئيس. ولا يخفى أنّ الصراع بين الطرفين على الحوار وغيره يحمل طيّه صراعا على الزعامة وصناعة القرار بيْن منظّمة عريقة ورئيس جامح.

> لئن أيّد اتّحاد الشغل حركة 25 يوليو الاحتجاجية، ولم يعتبر التدابير الاستثنائية انقلاباً، فإنّه لم يمنح رئيس الجمهورية صكّاً على بياض

> يريد اتحاد الشغل برفضه المشاركة في الحوار الرسمي أن يُثبت أنّه قوّة ضغط وازنة، وأنّه معنيّ بالإنصات إلى أصوات منظوريه بدل تزكية خيارات رئاسية غير تشاركية

أمّا في مستوى التدبير الاقتصادي، بلغ النزاع أوجه بين حكومة الرئيس بقيادة نجلاء بودن واتحاد الشغل. ففي عهد حكومة الأمر 117، ارتفعت الأسعار بشكل غير مسبوق، وتدهورت المقدرة الشرائية للمواطنين، وتواصل انحدار الدينار، واتسعت دوائر البطالة والفقر. ويتجه الفريق الحكومي إلى فرض مزيدٍ من الضغط الجبائي على المواطنين، وتجميد الأجور والانتداب والترقيات، مع التفويت في مؤسسات عمومية للقطاع الخاص. وهي سياساتٌ تعارضها المنظمة العمّالية، وتطالب بترفيع الأجر الأدنى، والتحكّم في الأسعار، وتحسين الأجور، وإصلاح منظومة الدعم وتشغيل من طالت بطالتهم، وعدم خصخصة الشركات العمومية. لكنّ هذه المطالب لا تجد التجاوب المأمول من جانب حكومة الرئيس. لذلك قرّر اتحاد الشغل شنّ إضراب احتجاجي بمنشآت القطاع العام يوم 16 يونيو/ حزيران الجاري «دفاعا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشغالين».

ختاما، لئن أيّد اتّحاد الشغل حركة 25 يوليو الاحتجاجية، ولم يعتبر التدابير الاستثنائية انقلابا، فإنّه لم يمنح رئيس الجمهورية صكّا على بياض. بل ظلّ ينتظر ترجمة الوعود بغد أفضل إلى واقع يحْياه النّاس. ويبدو أنّ تعطّل قطار التغيير، ومحدودية الإنجاز، وإصرار سعيّد على المرور بقوّة لتنفيذ مشروعه السياسي بطريقة أحادية، عوامل شجّعت المركزية النقابية على النأي بنفسها عن محور الرئيس. بل انخرطت في معارضته على كيفٍ ما، وأفقد ذلك سعيّد غطاء شعبيًا معتبرا لا محالة.

(أستاذ جامعي تونسي)

بايدن وإنهاء الحروب العبثية بين العرب وإسرائيل

أسامة عثمان

أعلن الرئيس الأميركي، جو بايدن، أنه يريد أن يناقش، في جولته المقبلة، إلى منطقة الشرق الأوسط، تقليل الصراعات والحروب العبثية بين إسرائيل والدول العربية. وتأتي هذه الأقوال من رئيس أكبر دولة، ومن الدولة الأكثر انخراطا في الصراع العربي الإسرائيلي الذي بدأ منذ عقود، فيما تعيش الأراضي الفلسطينية المحتلة حالةً متزايدة من اللايقين، بالنظر إلى هذا الاحتلال الذي أصبح أكثر شراسةً واستعداءً. مع الانسداد السياسي المتواصل. وفيما يمكن إعادة هذه العدوانية الفائقة التي تُلاحظ في القدس وغيرها، واستسهال القتل، على أدنى شبهة، أو بلا شبهة، أو خطر يهدّد جنود الاحتلال، أو مستوطنيه، من أيّ نوع، إلى عدّة عوامل، منها تنامي قوّة المتطرّفين من الجماعات اليهودية الصهيونية، وتأثيرها في القرار السياسي وممارسات الاحتلال، وردود أفعاله على الأعمال النضالية الفلسطينية المكفولة بالقانون الدولي.

إضافة إلى ضعف الائتلاف الحكومي بقيادة رئيس حكومة الاحتلال، نفتالي بينت، واستشراف رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، برغم التهم الجدّية الموجّهة له، للعودة إلى الحكم. هذا إلى جانب قرار قادة الاحتلال، على المستويين، الأمني والسياسي، اتخاذ دور الهجوم، بما لا يسمح، كما يتمنّوْن، بعودة موجة الهجمات الفلسطينية التي طاولت قلب التجمُّعات السُّكّانية في دولة الاحتلال، ومنها تل أبيب، تلك العدوانية الخطيرة لم تعد تميّز بين مقاتل فلسطيني ومدني، أو بين رجل وامرأة، حتى نالت من صحافيين، في أثناء أداء عملهم الصحافي، كما كان من مراسلة قناة الجزيرة، شيرين أبو عاقلة، ولاحقا قتل جنود الاحتلال الصحافية غفران وراسنة، شمالي الخليل، وذلك بعد أن أعاق الجنودُ طواقمَ الهلال الأحمر الذين حاولوا إنقاذ الشابّة، نحو نصف ساعة. وفي العُمْق من ذلك كله، أزمةُ سياسية غير مسبوقة، أظهرها تكرُّر الانتخابات المبكّرة، ففي غضون سنتين، تقريبًا، جرت أربع جولات انتخابية مبكّرة، والانقسامات غير الهيِّنة في صفوف الإسرائيليين التي كثُر التحذير منها، فهذه العدوانية الوحشية لا تعكس شجاعة، بقدر ما تشير إلى توتّرات وخوف. ظهرت تلك الهجمات الفلسطينية نقيضةً للمسار التطبيعي، كما عندما تزامنت عملية الخضيرة مع قمة النقب التي استضاف فيها وزيرُ خارجية الاحتلال، يائير لبيد، وزراءَ خارجية مصر والإمارات والمغرب والبحرين، بحضور وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن. وتلك العمليات التي أوقعت قتلى في صفوف الإسرائيليين أظهرت هشاشة الأمن، حتى في قلب دولة الاحتلال، وكما كانت محرجةً للمؤسّسة الأمنية الاحتلالية، والقيادة السياسية، وهي كذلك لم تخدم السلطة الفلسطينية التي لا تزال ملتزمة بالمسار السِّلْمي، وفي انتظار تحسُّن شروط التفاوض، وقد زاد من ضيق قيادات السلطة توجُّه الوساطات الدولية والإقليمية إلى الحركات الفلسطينية المقاومة، وكأن تلك الفصائل، وفي مقدمتها حركة حماس، أصبحت هي العنوان الفعلي في أمر الحرب، أو السِّلْم.

تأتي زيارة بايدن المتوقَّعة إلى المنطقة؛ لتكمل جهود الإدارة الأميركية السابقة برئاسة الرئيس السابق، ترامب، الذي رعى «اتفاقيات أبراهام»، تلك الإدارة التي احتفلت بصفقة القرن الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتفصيل الحلِّ على مقاس الاحتلال، بل على مقاس أطروحات نتنياهو، ومَن هم على شاكلته، باستمرار ضمِّ الأراضي الفلسطينية، وبالقضاء على آفاق حلِّ الدولتين. وكانت إدارة بايدن وعدت الفلسطينيين ببعض التوازن، بالعودة إلى تأكيد حلِّ الدولتين، وبالوعد بإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس؛ ما يعني اعترافًا أميركيًا بالوجود الفلسطيني السياسي في القدس، ولكن تلك الإدارة، باستثناء الرجوع عن وقف المساعدات المالية للفلسطينيين، لم تنجح في الوفاء عمليًا، بتلك الوعود، فلا يزال المسار التفاوضي معطّلا، بإرادة إسرائيلية، ولا يزال رفض حكومة نفتالي بينت إعادة فتح القنصلية الأميركية يحول دون فتحها. ولا تزال الإدارة الأميركية تمتنع عن رفع منظمة التحرير من قوائم الإرهاب. وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، في حوار مع وكالة الأناضول، في مايو/ أيار الماضي، إنّ بلاده «تشعر أن هناك تراجعًا في بعض الالتزامات التي قطعتها إدارة بايدن». وأضاف: «لا نريد أن نصل إلى مرحلة إعادة النظر في العلاقة، نريد أن نعطي فرصة أخرى تثبت فيها الإدارةُ الأميركية أنها لا تكيل بمكيالين».

وهنا نعود إلى الهدف الأساسي الذي أعلن عنه بايدن، من جولته المقبلة، وهو تقليل الصراعات والحروب العبثية، كم يبدو هذا الهدف معقولًا، وممكنًا، وكم يبدو عادلًا؟.. لسنا بحاجة إلى العودة مطوَّلًا إلى أصل الصراع، وتتبُّع سرديته التاريخية، وفي طيَّات ذلك اعترافاتٌ احتلالية رسمية بتعمُّد ارتكاب المنظمات الصهيونية مجازر بحقّ الفلسطينيين المدنيين؛ إبّان النكبة؛ لترويعهم ودفعهم إلى الرحيل عن مدنهم وقُراهم؛ تمهيدًا لقيام دولة الاحتلال، وهي السياسة الاحتلالية التي لا تزال ماثلة، سواء في أراضي الـ 48، أو في الضفة الغربية، كما في النقب، وفي منطقة الخليل؛ في مسافر يطا، جنوبي الخليل. فيما الممارسات الاحتلالية الاستيطانية، والتهويدية، في القدس، وفي الضفة الغربية، لا تتوقف. والاستيطان مستمر، ويتوسّع، بهجمات فلسطينية، وبدونها. ولا تُوقفه اعتراضاتُ الولايات المتحدة العلنية. فضلًا عن أن تُوقفه اعتراضات الأمم المتحدة، الممثلة للقانون الدولي الذي ينصُّ على لا شرعية تصرُّفات الدولة المحتلة في المناطق التي تحتلُّها، وفي صُلْبها نزعُ أراضي الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات؛ بما يغيِّر الوقائع على الأرض، من طرف واحد، وبما يقضي على فرص حلِّ الدولتين، وهو الحل (الوسط) الذي وافق فلسطينيون عليه، مع ما ينطوي عليه من تنازلات كبيرة.

كلُّ تلك التنازلات التي جرت تحت رعاية دولية وأميركية، وضمن اتفاقات ثنائية؛ بين منظمة التحرير؛ الممثل الرسمي للفلسطينيين، وقادة الاحتلال، لم تدفع أولئك القادة إلى الوفاء باستحقاقات تعود على الفلسطينيين. وأخيرًا، ومن دون مواربة، جاء الموقف الاحتلالي الحالي: لا حلول سياسية، مع الفلسطينيين، ولا حتى كلام في هذا الموضوع، وكل الاتصالات المقبولة عليهم تنحصر في الشؤون المدنية والمعيشية اليومية.

ويا ليت هذه التهدئة، أو التسكين للمسار السياسي، توازيه تهدئة في وتيرة الاحتلال والاستيطان والتهويد! بل العكس هو الذي يحدث: انتهاكات مكثفة للمسجد الأقصى، وسماح متزايد لمئات المتطرّفين من جماعات الهيكل باقتحام الأقصى، (ذكرت صحيفة هآرتس أنَّ عددهم بلغ، يوم الأحد،29 مايو/ أيار، 2600) والإعلان عن عزمهم هدْمَه، لإقامة هيكلهم على أنقاضه. هذا بالإضافة إلى استمرار استهداف المقدسيِّين في القدس وضواحيها، كما في حي الشيخ جرّاح، وغيره. يرافق ذلك في الضفة الغربية إطلاق العِنان للمستوطنين وأعمالهم العدوانية المنظَّمة، والمَحْميَّة من جيش الاحتلال، على أرواح الفلسطينيين، وممتلكاتهم، وبيتوهم، ومع ذلك، وبرغم العجز الأميركي، عن تعديل هذه الصورة المختلّة، أو إظهار العجز، يأتي بايدن، من دون خطّة محدَّدة، وهو صرّح: «ليست لديَّ خطط نهائية في الوقت الحالي». يأتي وهمُّه الأول تقليلُ الصراعات والحروب، من دون أن تكلِّف الإدارةُ الأميركية نفسها عناء النظر في أسباب هذه التوتّرات، أو ردود الفعل الفلسطينية، غير المتكافئة مع قوة جيش الاحتلال، ومستوطنين مسلَّحين ومدرّبين. وبالطبع، بايدن لا يقصد الفلسطينيين، وحدهم، ولكنه يقصد الدول العربية، مع أن غالبية تلك الدول لم تخض، يومًا، حروبًا جديّة، ضد دولة الاحتلال، وقسمٌ منها لم يشارك أصلًا في حروب ضدَّها. ولكن الرئيس (الديمقراطي) ربما قصد إلى إماتة أسباب تلك الحروب، ونزع جذور الصراع. في استمرار لرؤية ترامب التي حاولت عزْلَ الصراع الفلسطيني ضد الاحتلال، وتهميشه، مقابل زيادة زخَم العلاقات العربية الإسرائيلية. ويدور الحديث حاليًا عن فتح السعودية مجالها الجوي، أمام الطائرات الإسرائيلية، كجزء من مخطَّط التطبيع التدريجي بينها وبين إسرائيل. لا نضيف جديدًا، حين نقول: إن النهج الأميركي لم يبارح، عمليًا، منطق الحلول الاستسلامية، بالرغم من اقتراب الصراع من مراحله الأكثر خطورة وحساسية، وذلك بتصاعُد الخطاب الديني العنصري من جانب متطرِّفي دولة الاحتلال، سواء ضد الإنسان الفلسطيني، أو ضدَّ مقدَّساته، ووجوده، ومصيره. وهذا السلوك الأميركي ينمّ عن لا مسؤوليةٍ كبرى، وهو يجازف بأمن المنطقة، ككل، حين يتوهَّم أن مجاراة المنطق الاحتلالي الأكثر صلفًا، وعنجهية، هو النهج الأكثر واقعية؛ لأنه يبني على ما لم يثبت على مدار مسيرة الصراع، منذ عقود، وهو أن يستكين أهلُ فلسطين، ويرفعوا الراية البيضاء، بل ما ظلَّ ثابتًا هو عكْس ذلك.

> النهج الأميركي لم يبارح، عمليًّا، منطق الحلول الاستسلامية، بالرغم من اقتراب الصراع من مراحله الأكثر خطورة وحساسية

> أظهرت العمليات الفلسطينية التي أوقعت قتلى في صفوف الإسرائيليين هشاشة الأمن، حتى في قلب دولة الاحتلال

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads